CONCEPT

إدارة صناديق الثروة السيادية: سياسة الاستثمار وتخصيص الأصول والاستثمار المباشر

16 – 20 نوفمبر 2026

باريس - فندق أعمال على الضفة اليمنى



إدارة صناديق الثروة السيادية: سياسة الاستثمار وتخصيص الأصول والاستثمار المباشر

المرجع: 575_17571 **التاريخ:** 16 – 20 نوفمبر 2026 **المكان:** باريس - فندق أعمال على الضفة اليمنى **الرسوم:** SAR 23500

مقدمة:

تتعثر إدارة صناديق الثروة السيادية بصمت حين لا يترجم تفويض الصندوق واحتياجاته من السيولة ودرجة تقبله للمخاطر إلى سياسة استثمار يستطيع الفريق تنفيذها. فتنتهي احتياطيات الاستقرار في أصول غير سائلة، وتلاحق صناديق الادخار عوائد قصيرة الأجل، وتنجرف تفويضات التنمية نحو مشاريع يصعب تقييمها. تنقل هذه الدورة من كور كونسبت موظفي الاستثمار والاستراتيجية والمخاطر من أهداف الصندوق إلى تخصيص الأصول والتفويضات والصفقات المباشرة وتقارير الأداء. ويبني المشاركون بيان سياسة الاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول لصندوق تنمية افتراضي. والدورة تعليمية ولا تقدم مشورة استثمارية.

أهداف الدورة:

- تصنيف أداة الاستثمار الحكومية بوصفها صندوق استقرار أو ادخار أو تنمية أو احتياطي تقاعد أو صندوقا استراتيجيا واستخلاص العائد المستهدف والأفق الزمني وملف السيولة
- صياغة بيان سياسة استثمار يحدد أهداف العائد وتقبل المخاطر والأصول المؤهلة وقواعد إعادة التوازن والصلاحيات المفوضة للمحفظة السيادية
- بناء تخصيص استراتيجي للأصول يتضمن محفظة مرجعية وميزانية مخاطر وشرائح سيولة تناسب تفويض الصندوق ومصدر تمويله
- اختيار مديري الأصول الخارجيين والشركاء العامين في الأسواق الخاصة ومتابعتهم عبر تصميم التفويض والعناية الواجبة بالمدير وحقوق الاستثمار المشترك
- تقييم فرص الاستثمار المباشر والاستثمار المشترك بمعايير فرز خاصة بالمستثمر السيادي ومقارنات تقييم متقاطعة ومتابعة خلق القيمة بعد الصفقة
- إعداد تقارير أداء الصندوق مقابل المؤشرات المرجعية للسياسة وتطبيق مبادئ سانتياغو وتعهدات الاستثمار المستدام على الإفصاح وتقارير أصحاب المصلحة

الفئة المستهدفة:

- موظفو الاستثمار الذين يبنون محافظ الصناديق السيادية والحكومية ويعيدون توازنها عبر الأسواق العامة والخاصة
- فرق الاستراتيجية وتخصيص الأصول التي تحول تفويض الصندوق إلى محافظ سياسة وحدود مخاطر
- موظفو المخاطر والرقابة الاستثمارية الذين يضعون ميزانيات المخاطر وحدود السيولة ومراقبة الانكشاف لرأس المال الحكومي
- فرق وزارات المالية والخزينة التي تحدد تفويضات الصناديق وقواعد التمويل والسحب وتراجع نتائجها
- موظفو إدارة المحافظ وخلق القيمة الذين يشرفون على الشركات المملوكة لأداة استثمار حكومية
- موظفو الحوكمة والتقارير وعلاقات المستثمرين الذين يعدون إفصاحات الصندوق وتقاريره السنوية

محاور الدورة:

اليوم 1: تفويضات الصناديق السيادية وأنواعها ومصادر تمويلها

- تصنيف الصناديق السيادية: صناديق الاستقرار والادخار والتنمية واحتياطي التقاعد والصناديق الاستراتيجية
- مصادر التمويل: إيرادات السلع الأولية وفوائض المالية العامة وتحويلات احتياطيات النقد الأجنبي
- قواعد الإيداع والسحب التي تربط الصندوق بالموازنة العامة
- مصفوفة الأفق الاستثماري والعائد المستهدف واحتياجات السيولة حسب نوع الصندوق
- تشخيص الوضع الحالي لتفويض أداة استثمار حكومية افتراضية

اليوم 2: مبادئ سانتياغو وسياسة الاستثمار ونماذج تخصيص الأصول

- Santiago Principles GAPP مبادئ سانتياغو والممارسات المقبولة عموما في لمحة عامة: الأساس القانوني والحوكمة وممارسات الاستثمار
- الاستقلالية التشغيلية وسلسلة التفويض بين المالك ومجلس الإدارة ولجنة الاستثمار
- بنية بيان سياسة الاستثمار للمحفظة السيادية
- المحفظة المرجعية مقابل محفظة السياسة ونهج التخصيص على طريقة صناديق الأوقاف
- مقارنة طرق التخصيص بالمتوسط والتباين وتكافؤ المخاطر والسيناريوهات

اليوم 3: التفويضات ومديرو الأصول الخارجيون والاستثمار المباشر

- تفويضات الأسواق العامة: شرائح الأسهم والدخل الثابت المؤشرية والمحسنة والنشطة
- تصميم برنامج الأسواق الخاصة: وتيرة التعهدات الرأسمالية وخطة تنويع سنوات الإصدار
- بطاقة تقييم اختيار الشريك العام وحقوق الشريك المحدود في الخطابات الجانبية
- مسار فرز الاستثمار المشترك والصفقات المباشرة بمعايير خاصة بالمستثمر السيادي
- التحقق المتقاطع من التقييم: التدفقات النقدية المخصومة والمعاملات المماثلة والصفقات السابقة

اليوم 4: ميزانية المخاطر والإشراف على المحفظة وقياس الأداء

- شرائح السيولة واختبارات ضغط التراجع لرأس مال الاستقرار والادخار
- إطار خطأ التتبع وميزانية المخاطر النشطة وحدود الانكشاف
- أداة متابعة خلق القيمة في الشركات المملوكة وخطة الإشراف الملكي
- بناء المؤشر المرجعي للسياسة وتحليل عزو أداء الصندوق الكلي
- مخاطر تفويضات التنمية: مزاحمة القطاع الخاص والتركز والصفقات ذات الدوافع السياسية

اليوم 5: الاستثمار المستدام والشفافية وبناء التخصيص الختامي

- سياسة الاستثمار المستدام: الاستبعاد والدمج وطبقة سيناريوهات المناخ
- قائمة تحقق الشفافية والإفصاح في التقرير السنوي وفق مبادئ سانتياغو
- حالة صندوق التنمية: التفويض وقاعدة التمويل وافتراضات أفق خال من الخصوم
- بناء جدول التخصيص الاستراتيجي للأصول مع شرائح السيولة وميزانية المخاطر
- عرض بيان سياسة الاستثمار أمام لجنة استثمار ومناقشته

المهارات التي ستكتسبها:

- تحليل تفويض الصندوق السيادي
- صياغة سياسة الاستثمار
- نمذجة التخصيص الاستراتيجي للأصول
- تحديد ميزانية المخاطر
- اختيار المديرين الخارجيين
- فرز فرص الاستثمار المشترك
- تحليل المؤشرات المرجعية وعزو الأداء
- إفصاح الصناديق السيادية

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة ببيان سياسة استثمار وتخصيص استراتيجي للأصول لصندوق تنمية افتراضي خضع لمناقشة أمام لجنة استثمار
- شرح أسباب ارتباط سيولة الصندوق وأفقه وتقبله للمخاطر بنوعه وقاعدة تمويله أمام الوزارة ومجلس الإدارة
- مساءلة المديرين الخارجيين والشركاء العامين وفرق الصفقات بأسئلة خاصة بالمستثمر السيادي حول الرسوم وتوافق المصالح وخلق القيمة
- تبادل خبرات التخصيص والاستثمار المباشر مع زملاء من الصناديق السيادية ووزارات المالية والشركات القابضة الحكومية

الخاتمة:

تنجح إدارة صناديق الثروة السيادية حين يمكن رد كل قرار تخصيص وكل تفويض وكل صفقة مباشرة إلى غرض الصندوق ومصدر تمويله واحتياجاته من السيولة. تنتقل الدورة من أنواع الصناديق وقواعد الإيداع والسحب إلى مبادئ سانتياغو وطرق التخصيص، ثم إلى التفويضات الخارجية والاستثمار المشترك والتقييم، وصولا إلى ميزانيات المخاطر والإشراف على المحفظة والمؤشرات المرجعية. ويحول اليوم الأخير هذه المادة إلى بيان سياسة استثمار وتخصيص استراتيجي للأصول لحالة صندوق تنمية يناقشه الزملاء.